



مختبر الدراسات السياسية والقانون العام
Laboratoire des Etudes Politiques et du Droit Public



مركز تكامل للدراسات و الأبحاث
YAKAMUC Centre for Interdisciplinary Research and Studies

استكتاب ندوة ومؤلف جماعي

يعلن كّل من مركز تكامل للدراسات والأبحاث ومختبر الدراسات السياسية والقانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، بأنه سيشرع في استقبال المقترحات المقدّمة للمشاركة في الندوة الدولية، التي موضوعها:

عشر سنوات من الحراك الاجتماعي والسياسي في المنطقة المغاربية:
مآلات وانتظارات

**Ten Years of the Political and Social Mobility in the Maghreb:
the Trajectories and the Prospects**

يونيو 2022، بمدينة فاس

آخر أجل لاستقبال المشاريع الأولية: 15 يناير 2022





أرضية الندوة

شكّل مطلع العُشرية الثانية من القرن الحالي لحظة مفصلية في تاريخ العديد من دول المنطقة العربية والمغربية؛ إذ أزاحت الكثير من التصورات القائلة برتابته، وأبَدت على سطحه حركية غير معهودة، لا يزال أثرها، على اختلاف درجاته، ممتدا في الذاكرة والمجال. ويمكن الادعاء أن هذه الإزاحة تمثل ثاني أهم حدث في تاريخ المنطقة بعد محطة حصولها على الاستقلال أواسط القرن الماضي، بفعل ما علّق عليها من آمال لاستئناف مسار بناء الدولة الوطنية من خلال إعادة النظر في طبيعة العقد الاجتماعي السائد فيها، أي من خلال إرساء دعائم مصالحة بين المواطن والدولة بما تصبح معه الدولة معبّرة عن طموحات وألويات مواطنيها وليست جهازا مرتبطا - على نحو مهيمن - بالجبر والإكراه.

من الممكن أن يكون البعض قد فوجئ بهذه اليقظة، كما تفاجأ آخرون قبل ذلك بأسباب وتوقيت شرارة الغضب الجماعي وعدوى انتشاره. لكن التفاوت الدرامي بين تطور المجتمع وجمود الحياة السياسية كان سيؤدي، لا محالة، إلى حدوث ارتجاج ما، اختلفت اتجاهاته ونتائجه من دولة إلى أخرى. غير أن الآمال والانتظارات، بعد عقد من الزمن، بدأت تستسلم لواقع أقوى رسمت معالمه قوى وطنية وإقليمية ودولية تبعا لعوامل تاريخية واجتماعية وسياسية كثيرة.

وعلى الرغم من التعثرات البارزة في بعض البلدان، سواء التي عرفت تغييرات في هرم السلطة ورموزها، أو تلك التي قامت بإصلاحات في إطار استمرارية النظم السياسية، أو حتى في بعضها التي تقاوم بطريقتها -لحدود الساعة- لكتم أي صوت يشذ عن التوجهات الرسمية، يبدو أن حركيته الجديدة يمكن أن تكون أعمق وأقوى مستقبلا لاعتبارات موضوعية تتمثل، أساسا، في كون التطلع إلى توسيع مساحات الحرية، وإنبات روح العدالة، وتوفير ضروريات الحياة الكريمة، لم يُكتب له التحقق بالطريقة المأمولة، بل إن التسلط قوّى نفسه في بعض الحالات، لكنه لم ينتبه إلى تغذيته للنقاش القديم- الجديد حول "الحرية المحجوزة" في التعبير، والإبداع،



والإعلام، والتظاهر، مع ما يترتب عادة عن هذا التقييد من ضرر/ إذلال يمس سمعة الدولة ورأسمالها السياسي-الرمزي وكرامة المنتسبين إليها على السواء.

عكست الجغرافيا المغربية (موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا)، التي احتضنت الشرارة الأولى للحراك، اختلافا ملحوظا في التعاطي معه؛ بحيث تباينت مخرجاته ما بين الاحتواء والتحييد والتقوية والتكيف والانفجار واللامبالاة، تبعا للعرض السياسي المتوفر في كل بلد، وطبيعة العقد الاجتماعي القائم، والأسس التي قام عليها، والحيثيات التاريخية والسياسية التي أحاطت به، مع العلم أن العديد من هذه البلدان تشترك نفس الحدود، كما توجد بينها مجموعة من القواسم الثقافية واللغوية والتاريخية المشتركة. غير أن تدقيق النظر في هذا التقارب يوحي بتنوع وتناقض في آن واحد: ظاهريا، الدول التي تنتمي إلى هذه المنطقة متشابهة، غير أن التحولات الجارية، محليا وإقليميا، تنقل إلينا أنه لا توجد صيغة واحدة تسمح بتطبيق أفضل الممارسات في الحكامة بالنظر إلى الاختلافات الموجودة بينها.

وإذا كان حدث إقدام البوعزيزي على حرق ذاته يقترب من حالة وفاة الشاب المصري خالد سعيد بسبب اعتداء الشرطة عليه، فالحالة في باقي الدول المغربية لم تشهد شرارات مماثلة في هذه المرحلة، بما يفيد أن الدينامية الاحتجاجية استوحت من الحدثين، وما ترتب عنهما من أحداث، رمزية الشعور بالظلم والتمهيش، واستحضرت حضوره في معيش قائم وتاريخ دائم. والجدير بالذكر أنه هناك من يقلل من رمزية هذا الشعور، الذي جاء كاستجابة عرضية لفعل الإحراق أو الاعتداء، ويربط الحراك بتوافر عوامل موضوعية متنوعة، ووجود لحظة تاريخية اتّسمت بانفتاح كبير على مستوى الاتصال، جعل من الصورة والمعلومة سلاحا مؤثرا في تشكيل المواقف، وصناعة الرأي العام، ووجود طبقة متعلّمة استطاعت أن تستغل هذه العوامل لصالحها، وتحفظ له في الوقت نفسه روحه السلمية لوعيمها بخطورة العنف. وكيفما كانت الاختلافات القائمة بخصوص المنطلقات الأولى للأحداث الكبرى التي تشهدها الدول العربية، الملاحظ أنها تكاد تلتقي حول وجود بعض العوامل والمتغيرات والأفاق المشتركة التي أسهمت بشكل حاسم في الدعوة إلى تغيير الأوضاع.



لقد سعت معظم الحركات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها البلدان المغربية إلى إعادة وضع مسلسل بناء دولة جميع المواطنين على طاولة النقاش الاجتماعي والسياسي. وبعد عشر سنوات، يبدو المشهد المغربي مطلع 2022 مختلفاً عنه مطلع 2011؛ حيث تم تغيير أنظمة، طوعاً أو كرهاً. وأصبح الشارع أكثر دينامية، وصوت الحناجر أكثر وضوحاً، وتقوّض الخوف في الأقطار الخمسة وإن بدرجات متفاوتة، وازداد حرج الأحزاب السياسية أمام الزخم الذي عرفه الشارع، واستسلم المشهد الحزبي لوفود في التجربة المغربية. كما عادت الدساتير لتنفض غبار قداستها، وتتحول لأدوات لاستيعاب مخرجات الحراك وتوجيه مآلاته. مما دفع بالخاسرين من اندلاع الحراك إلى استجماع شتات قواهم، ومباشرة حركات مرتدة لاستعادة المواقع مما أسفر عن سيرورات محبوكة لتثبيت السلطوية التي أنتجت وضعيات اختناق سياسي تسائل بدون شك برادبغمات الانتقال الديمقراطي وانفتاح بنية الفرص السياسية. ولئن أعطت جائحة كوفيد 19 للأنظمة فرصة للتقاط الأنفاس أمام ضغط الشارع وتواتر المطالب، فإن ما ترتب عنها من انحسار اقتصادي قد يقوض اعتبارها فرصة بالمعنى الحقيقي للكلمة.

لا يبدو المشهد، في المنطقة المغربية، واضحاً، ولا يبدو معه أن الحراك السياسي والاجتماعي المعتمل سينعطف نحو الاستقرار التام أو سيؤسس لقطائع بيّنة، أو سيفضي إلى تغييرات جوهرية، بقدر ما سيعطي ديناميات جديدة، من شأنها الضغط لإحداث تغييرات لن تتجاوز سقف ما ترسمه شبكة المصالح والتكتلات الجيوسياسية الكبرى لهذه المنطقة من أدوار وتطلعات. ضمن مشهدي استمرار الحراك واحتواء مؤسسات الدولة للتغيير أو مقاومته في المنطقة المغربية، المفترض اكتفاء الديناميات المجتمعية بالحد الأدنى المطلوب، على أساس البناء على نتائجه لرفع مطالب جديدة.

نأمل أن تمثل هذه الندوة فرصة لدراسة مختلف المآلات والأفاق التي يمكن أن تفتحها هذه الديناميات في المنطقة المغربية، وإثارة النقاش بشأنها، وتحثّ الباحثين من خلفيات أكاديمية مختلفة على الإسهام



في الموضوعات المقترحة الآتية، وهي محاور تأشيرية وإرشادية لشحن التفكير، أو في موضوعات أخرى مرتبطة بها
ممّال يجر ذكره:

- المنطقة المغربية وسؤال الانتقال إلى الديمقراطية؛
- تحديات دولة جميع المواطنين في المنطقة المغربية؛
- أدوار الفاعلين التقليديين في الحركات الاجتماعية الجديدة؛
- الفاعلون الجدد في الساحة الاحتجاجية والقنوات الجديدة لتصريف الشعارات والمطالب؛
- الموجة الثانية من الحراك ودروس الموجة الأولى؛
- دول الفاعل الخارجي في مآلات الحراك بالمنطقة المغربية وتطوراتها؛
- تأثير الجائحة على مسارات التوترات المجتمعية؛
- المداخل السياسية للتغيير.



Call for Papers

The beginning of the second decade of the current century constituted a pivotal moment in the history of many countries in the Arab and Maghreb region, where lots of perceptions about its monotony faded away to give rise to unusual dynamism that continues to extend into memory and space. It can be claimed that this transformation represents the second most important event in the history of the region after its independence in the middle of the last century by virtue of the hopes placed onto it to resume the process of building the national state. Actually, this cannot be fully achieved unless the nature of social contract is reconsidered through laying the foundations for reconciliation between the citizen and the state, with which it becomes an expression of the aspirations and priorities of its citizens and is not a system linked, in a dominant way, to coercion.

Some may have been surprised by this awakening, as others were surprised before that about the causes and timing of the spark of collective anger and the contagion of its spread. But the dramatic disparity between the development of society and the rigidity of political life would have inevitably led to unrest. However, after a decade, hopes and expectations began to faint in the face of a stronger reality whose features were drawn by national, regional and international forces, according to many historical, social and political factors.

Despite the prominent stumbling blocks in some countries, whether they have known changes in the hierarchy of power and its symbols, or those that have implemented reforms within the framework of the continuity of political systems, or even in some of them that resist in their own way to silence any voice that deviates from the official trends, it seems that this new movement might be deeper and stronger in the future due to objective considerations represented in the failure to fulfill a set of demands, such as expanding the spaces of freedom, germinating the spirit of justice and providing the necessities of a decent life. On the other hand, the power of authoritarianism has grown without noticing that it is feeding the old-new debates about "restricted freedom" of



expression, creativity, media and manifestations. This abuse results in causing harm and humiliation that affect the reputation of the state, its symbolic political capital and the dignity of its citizens alike. the Maghreb region, notably Morocco, Mauritania, Algeria, Tunisia and Libya, which embraced the first spark of the movement, reflected a noticeable difference in approaching it (the movement), as its outputs varied from containment, neutralization, piety, adaptation, to explosion and indifference according to the political system available in each country, the nature of the existing social contract, the foundations on which it was based, and the historical and political circumstances surrounding it. Though many of these countries share the same borders with countless common cultural, linguistic, and historical characteristics, yet a considerable examination of this divergence suggests diversity and contradiction at the same time. Outwardly, the countries belonging to this region are similar, but the ongoing transformations at the local and regional level indicate the existence of multiple patterns of governance.

If Bouazizi's self-immolation in Tunisia is similar to the death of the Egyptian youth Khaled Said due to the police assault on him, then the situation in the rest of the Maghreb countries did not witness similar sparks at this stage. This suggests that the protest dynamic was inspired by the two events associated with the symbolism of "Al-Hogra" (injustice and marginalization). Also, it is worth to mention that there are some who underestimate the symbolism of this feeling which came as a response to the act of burning or assault, and link the movement to the availability of various objective factors and to the existence of a historical moment characterized by a great openness at the level of communication which made the image and information an effective weapon in shaping attitudes and making public opinion. At the same time, the educated class was able to exploit these factors to its advantage, yet enabled this symbolism to maintain its peaceful character by virtue of its awareness of the danger of violence. Whatever the differences are regarding the first starting points of the major events taking place in the Arab countries, it is noticeable that they are almost identical regarding the existence of some common factors, variables and common prospects that contributed decisively to the imminent call for change.



Most of the political and social movements in the Maghreb region have sought to re-establish the process of building a state for all citizens. Ten years later, the Maghreb scene looks different from that one in early 2011, where many regimes have been changed; the street has become more dynamic, voices are more heard, fear is undermined, albeit to varying degrees, and the political parties' embarrassment increased in the face of the street's momentum. Before this situation, constitutions have played an inevitable role again to emerge as tools for absorbing the outcomes of the movements and directing its own outcomes. Many of these profound transformations prompted the losers from the outbreak of the movement to search for a way to join their forces, and initiate counter-movements to regain positions and install authoritarianism that, in turn, produced situations of political suffocation. Nevertheless, if the Covid-19 pandemic gave the regimes a chance to deal with street pressure and the frequency of demands, the subsequent economic recession demolished all the hopes for an opportunity in the true sense of the word.

The scene in the Maghreb is not clear, nor does it seem that the political and social unrest will turn towards complete stability or establish a clear rupture or fundamental changes, as much as it'll give new dynamics that will pressure for changes. In all cases, the transformations may not exceed the ceiling of what the network of geopolitical interests and blocs draws for this region. Within the two scenarios of the continuation of the movement and its containment by state institutions or its resistance in the Maghreb region, societal dynamics are supposed to be satisfied with the minimum required on the basis of making use of its results to raise new demands.

We hope that this symposium will be an opportunity to study and discuss the different views and perceptions that these dynamics might bring about. the various research parties are highly encouraged to contribute to the following topics:

- The Maghreb and the question of democratic transition.
- The state for all citizens in the Maghreb
- Social movements and the roles of the traditional actors



- New actors in the protest arena and new channels for demands and slogans.
- The second wave of mobility and the lessons of the first one.
- The role of the external actors in the outcomes of the movements in the Maghreb and its developments.
- The Impact of the pandemic on the trajectories of the protest movements.
- Political approaches to change.



نواظم المشاركة

- تُمنح الأولوية للأوراق التي تحمل إضافات نوعية في للموضوع، وتعتمد المنهجية العابرة للتخصصات، وأيضا للدراسات الميدانية؛
- ترسل البحوث باللغات العربية أو الفرنسية أو الانجليزية في صيغة (word) بحجم 16؛
- يشترط في البحث أن يكون في سياق أرضية الندوة وإشكالياتها، وألا يكون منشورا من قبل، وأن يتسم بالراهنية، وأن تتميز مراجعه الأساسية بالجدة والمواكبة؛
- ينبغي أن يكون نص البحث ما بين 4000 و 6000 كلمة (يتضمن المراجع والهوامش)؛
- يرفق البحث بملخص في حدود 200 كلمة باللغتين العربية والإنجليزية؛
- أن تحترم الضوابط العلمية والأكاديمية في كل ما يتعلّق بالتوثيق الدقيق للمصادر والمراجع والهوامش التي تثبت متسلسلة في أسفل كل صفحة؛
- تُعرض البحوث على محكّمين من ذوي الاختصاص والخبرة؛
- لا يتم الردّ إلا على أصحاب البحوث التي يتم قبولها.

تواريخ الندوة

- تُرسل مشاريع الأبحاث في 500 كلمة، وتتضمن بالأساس العنوان والإشكالية والفرضيات؛
- يرفق الملخص بمختصر السيرة العلمية للباحث لا تتجاوز صفحة واحدة: (وتتضمن أساسا: المدينة، رقم الهاتف، البريد الإلكتروني، صورة شخصية، الدرجة العلمية، التخصص الدراسي، الجامعة، ونبذة عن الأبحاث المنجزة وخاصة تلك التي لها علاقة بالموضوع).
- آخر أجل لاستقبال المشاريع الأولية: **15 يناير 2022**؛
- الرد على أصحاب المشاريع المقبولة فقط: **30 يناير 2022**؛
- آخر أجل لتسليم الأوراق النهائية الأولية: **30 أبريل 2022**؛
- تعرض الأوراق النهائية على تحكيم مزدوج، ويراسل أصحابها بالنتيجة: الاعتذار أو إدخال الملاحظات، أو الإجازة من دون ملاحظات، وذلك قبل نهاية شهر ماي 2022؛
- تنظم الندوة في يونيو 2022 بمدينة فاس؛
- تمنح مهلة شهر واحد لأصحاب لأوراق التي عرضت خلال المؤتمر من أجل تجويدها، وتهيئها للنشر بعد تحكيمها مرة أخرى، لكي تنشر في كتاب جماعي أو ضمن أحد أعداد مجلة "تكامل للدراسات متقاطعة المعارف"؛
- البريد الإلكتروني للتواصل مع اللجنة المنظمة:

mobility.maghreb@gmail.com



ملاحظات

- ✓ يتحمل المنظمون تغطية نفقات الإقامة والضيافة للمشاركين ولا يتم التعويض عن التنقل سواء بالنسبة للمغاربة أو الأجانب؛
- ✓ إذا تعذر حضور المشاركين من خارج المغرب، فإن مشاركتهم ستتحول "عن بعد"؛
- ✓ إذا تعذر تنظيم الندوة حضوريا، فإنها ستتحول إلى ندوة افتراضية، مع ضمان نشر أوراقها في جميع الأحوال.

تنسيق أشغال الندوة والكتاب

ذ. عبد الرحيم العلام

ذ. سعيد الصديقي

ذة. مليكة الزخيني

ذ. محمد العيساوي

ذ. الحبيب استاتي زين

ذ. زين أحمد حوكا

الدين